



رم - سليمان البزور

حتى هذه اللحظة وعلى مدى عامين متتاليين ما زالت حالة من المد والجزر تسود بين مجموعة طلال ابو غزالة وأمانة عمان تتعلق في محاولة استملاك مباني مجموعة ابو غزالة على الرغم من رفضها الواضح والصريح الذي لا يقبل اللبس او التشكيك فيه.



وفي صباح هذا اليوم عقدت مجموعة طلال ابو غزالة مؤتمرا صحفيا كشفت من خلاله جملة من الحقائق وجعلتهم يتساءلون عن السياسة التي تتبعها أمانة عمان تجاه هذه القضية.

وفي بيان وزع على الصحفيين والاعلاميين تحت عنوان «امانة عمان توافق على بيع اراض مستملكة الى شركة العبدلي».

كشفت المجموعة الكثير من الأمور التي كثر الحديث عنها في الأونة الأخيرة حيث جاء في هذا البيان: علي مدى العامين الماضيين وخلال المراحل المختلفة التي مرت بها قضية مجموعة طلال ابو غزالة مع أمانة عمان من اصدار قرارات منع التصرف مروراً بالمفاوضات للضغط على المجموعة لبيع عقاراتها الى شركة العبدلي للاستثمار والتطوير والتلويح باستملاك هذه العقارات اذا لم توافق المجموعة على البيع وصولاً الى صدور قرار الاستملاك كنا قد اعلنا وحذرنا مرارا بأن كل ما يجري هو بهدف نزع الملكية لصالح مشروع تجاري ربحي خاص وان مخططات الشوارع والحدائق اعدت لغايات التهيب في المرحلة الأولى ونجحت مع البعض ومن ثم لغايات التنفيذ ضد من صمد ولم يرضخ للبيع وتمسك بحقوقه الدستورية وحتى لا نكرر انفسنا حيث ان الحقائق اصبحت معروفة للقاصي والداني فإن المسلسل الذي بدأ بقيام الأمانة بلعب دور الوسيط واستمر بالموافقة لشركة العبدلي على شراء اراض تمنع الأمانة نفسها التصرف بها بموجب قرار لجنتها اللوائية!

وحيث نجحت في اقناع مجلس الوزراء بإصدار قرارا باستملاك ما تبقى من ارض لم يوافق اصحابها على بيعها الى تلك الشركة تحت حجة الشوارع والحدائق.

وبعد صدور قرار الاستملاك اجازت بيع عقارات مشمولة في هذا القرار الى شركة العبدلي للاستثمار، وواصل البيان نعم لقد جرت عمليات بيع ونقل ملكية لاراضي وعقارات مستملكة في منطقة العبدلي الى شركة العبدلي في شهر 2007/7/7 ومنها على سبيل المثال) القطعة رقم 42 حوض 14 اللويبة الوسطاني والمستملكة بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ 2007/5/22 تم بيعها الى شركة العبدلي للاستثمار والتطوير بتاريخ 2007/7/2) اي بعد استملاكها) القطعة رقم (344) حوض (14) اللويبة الوسطاني والمستملكة بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ 2007/5/22 تم بيعها الى شركة العبدلي للاستثمار والتطوير بتاريخ 2007/7/3 (اي بعد استملاكها)، اذا كيف سمحت واجازت امانة عمان ببيع عقارات تم استملاكها للنفع العام الى الشركة الخاصة، بعد قرار الاستملاك الصادر في 22/5/2007!

القضية أصبحت واضحة، وما يجري هو اعتداء على الحقوق الدستورية للمواطنين واعتداء على امانة عمان كمؤسسة وطنية نفتخر جميعا بها ومن حقنا كمواطنين تمكنا ان ندافع عنها وعن دورها لتعود الامانة لجميع المواطنين.

وفي اثناء المؤتمر الصحفي الذي أجاب خلاله محامي مجموعة طلال ابو غزالة السيد عمر العطعوط أكدت المجموعة على انها باقية في الاردن رغم ما حصل وما سيحصل وان شعارنا (باقون هنا) مرتبط في البقاء في الاردن وليس كما يروج البعض ان شعار المرحلة المقبلة (راحلون من هنا).

وتساءل العطعوط عن اسباب قيام الأمانة بتوجيه كتب وانذارات الازالة والإخلاء لمباني المجموعة وامهالهم لغاية 2007/9/20 على الرغم من عدم صدور قرار محكمة العدل العليا او البت في هذه القضية.

بدوره طلال ابو غزالة وخلال حضوره المقتضب اكد على ثقته في القضاء الاردني ونزاهته مؤكدا على استمرار سير هذه القضية وفق الأطر القانونية.